ومسلم بتخريجه في كتابه الموضوع للصحة او ثبوته عنه وهو السابع
واستعماله غير بلا اضافة قليل مع انه لو لوحظ الترجيح بين شروط
من عدا الشيخين كما فعل فيهما لتزادت الاقسام ولكن ما ذكره يكفي
لما في ذلك من التطويل وعدم تصحيح ابن الصلاح بالاكتفاء لا يخالفه
لانه قد يلزم منه الخوض في التصحيح وعسره اى ابن الصلاح التصحيح
وكذا التحسين ليس يمكن بل جنح لمنع الحكم بكل منهما في الاعصار المتاخرة
الشاملة له في عصرنا واقتصر فيهما على ما نص عليه الائمة في تصانيفهم
المعتمدة التي يومن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف محتجا بانه ما
من اسناد الا وفي رواته من اعتمد على ما في كتابه عريا عن الضبط
والاتقان وظاهر كلامه كما قال شيخنا على ما سياتي في اول التنبيهات
التي باخر المقلوب القول بذلك في التضعيف ايضا ولكن لم يوافق
ابن الصلاح على ذلك كله حكما ودليلا اما الحكم فقد صحح جماعة من
المعاصرين له كابي الحسن ابن قطان مصنف الوهم والايهام والضياء
المقدسي صاحب المختارة وممن توفي بعده كالزكي المنذري والدمياطي
طبقة بعد طبقة الى شيخنا ومن شاء الله بعده وقال
الشيخ ابو زكريا يحيى النووي رحمه الله تعالى الاظهر عندي جوازه
وهو ممكن لمن تمكن وقويت معرفته لتيسر طرقه واما الدليل فالخلل
الواقع في الاسانيد المتاخرة انما هو في بعض الرواة لعدم الضبط
والمعرفة بهذا العلم وهو منجبر في الضبط بالاعتماد على المقيد
عنهم كما انهم اكتفوا بقول بعض الحفاظ فيما عنعنه المدلس هذا الحديث
سمعه هذا المدلس من شيخه وحكموا لذلك بالاتصال وفي عدم
المعرفة بضبطهم كتبهم من وقت السماع الى التادية وورا هذا ان
الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الاسناد منا الى

مصنفه

مصنفه ككتاب النسائي مثلا مما لا يحتاج في صحة نسبته الى النسائي
الى اعتبار حال الاسناد منا اليه كما اقتضاه كلامه اذا روى مصنفه
فيه حديثا ولم يعلله وجمع اسناده شروط الصحة ولم يطلع
المحدث فيه حديثا على علة فما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص
عليها احد من المتقدمين لا سيما واكثر ما يوجد من هذا القبيل
ما رواته رواة الصحيح وفيهم الضابطون المتقنون الحفاظ بكثرة
هذا لا ينازع فيه من له ذوق في هذا الفن افاده شيخنا ومن قبله
ابن الناظم في ديباجة شرحه لابي داود ولعل ابن الصلاح اختار
حسم المادة لئلا يتطرق اليه بعض المتشبهين ممن يزاحم في
الوثوب على الكتب التي لا يهتدي للكشف منها والوظايف التي
لا تبرا ذمته بمباشرتها وللحديث رجال يعرفون به وللدواوين كتاب
وحساب ولذلك قال بعض ائمة الحديث في هذا المحل الذي
يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين ان يكون كتب
وقرا وسمع ووعى ورحل الى المداين والقرى وحصل اصولا
وعلق فروعا من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب
من الف تصنيف فاذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك واما اذا كان
على راسه طيلسان وفي رجليه نعلان وصحب اميرا من
امراء الزمان او من تحلى بلؤلؤ او مرجان او بثياب ذات الوان
فحصل تدريس حديث بالافك والبهتان وجعل نفسه ملعبة
للصبيان لا يفهم ما يقرا عليه من جزء ولا ديوان فهذا لا يطلق
عليه اسم محدث بل ولا انسان وانه مع الجهالة اكل حرام فان
فان استحله خرج من ديوان الاسلام انتهى والظاهر انها
نفثة مصدور ورمية نعذر وربما يتسلى الغايم في هذا الزمان

Copyright © King Saud University